

نظرية العامل بين التصور والواقع المحسوس**الكلمة المفتاح : النظرية، العامل النحوي، التصور****م. عمار عبد الستار محمد****كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة ديالى****email:eamsalthy@gmail.com****الملخص**

حاولت هذه الدراسة معالجة نظرية العامل في النحو العربي فهي نظام ذهني ابتكره المتقدمون من النحاة، ألجأتهم الحاجة الى هذا النظام، فنظموا فيه أحكام النحو وربطوا به قواعده بالاعتماد على أصوله، فاجتمعت في هذا النظام الأجزاء والفروع، لتتم الإحاطة بها وتيسير معرفتها وإمكان الاستحضار من قبل المتعلمين.

فاختراع هذه النظرية يتعلق بالتعلم والتعليم لتقريب الاستعمالات اللغوية وجعلها مستساغة تقبلها الأذهان بالحواس، فهي نظام مصنوع متخيل . وترتبط هذه النظرية بظاهرة الاعراب ارتباطاً مباشراً ، فوضع الكلمة مع غيرها في الجملة أو التركيب له أثره أن تكون على حالة معينة من الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم؛ لذلك يكون موقع الكلمة أو اقترانها بنوع معين من الأدوات دليلاً على اكتسابها أثراً إعرابياً معيناً . ولم يختلف قدامى النحاة في أن الذي يحدث الأثر الإعرابي هو المتكلم نفسه.

المقدمة

شغلت نظرية العامل في النحو العربي العلماء فكتب فيها القدماء وبينوا آراءهم وتوجيهاتهم مسلّمين بها ووجدواها ما عدا ابن مضاء في رده على النحاة . وفي زماننا كثر كلام المحدثين فيها ، فمنهم من كان متابعاً للقدماء ومنهم من وقف مستنكراً ومطالباً بالغاءها . وعلى الرغم من كل ما قيل في مساوئها وعدم جدواها، مكثت متحدية لتثبت خلاف ما يدعون وتبقى موضع اهتمام ومحط أنظار الدارسين على اختلاف مستوياتهم، فهي المعتمدة في المناهج الدراسية في معاهد التعليم وجامعاته، وعلى هذه النظرية المعول في ضبط الكلام وتصحيحه، ولم يظهر في الأفق بديل لها يفوقها حسناً ويصلح أن يكون نظاماً لغوياً تعليمياً، ولا شيء جديد يزيح بصلاحه ما قيل في النظرية القديمة من سيئات ، ومن ثم يكون من حق هذه النظرية على الباحثين أن ينظروا فيها ويضيئوا ما خفي من جوانبها وأن يوجهوا ما

يتطلب من أحكامها إلى توجيهه ويبيّنوا غايتها ومراميها؛ ليكون الحكم عليها أولها على بيّنة، ويكون نظامها اللغوي الأساس العلمي في بناء الجديد المتطور من المناهج اللغوية .

أولاً - نظرية العامل (حقيقتها وسبب اختراعها)

نظرية العامل : نظام ذهني دقيق ابتكره النحاة المتقدمون فنظموا فيه أحكام النحو ، وربطوا به قواعده ، معتمدين في ذلك على أصوله فاجتمعت في هذا النظام أجزاؤه وفروعه على نحو قريب من المتعلمين ؛ لإتمام الإحاطة بها ، وتيسير معرفتها ، وإمكان استحضارها ، وبعد عبد الله بن اسحق الحضرمي(ت١١٧هـ) أول من ابتدع هذا المنحى في الدرس النحوي واحتذى هذا النهج عيسى بن عمر(ت١٤٩هـ)^(١)، واتسع القول في العامل على يدي الخليل بن أحمد(ت١٧٥هـ) ، أما سيبويه (ت١٨٠هـ) فقد انطلق في كتابه من هذه النظرية في تقسيم أبواب كتابه ، وسار النحاة من بعده في مؤلفاتهم بناء على فكرة العامل وأثرها في التراكيب النحوية .^(٢)

ويشكل العامل مع السماع الذي يمثل النقل والاستقراء ، والقياس الذي يقوم على ترتيب المادة وتصنيفها وفقاً لضوابط توصل إلى الحكم ، والتعليل ((الذي يتجاوز تقرير الظواهر النحوية إلى التماس حكمة العرب في الاتيان بها على هذا الوجه المخصوص)) .^(٣)

فإذا كان هذا النظام من اختراع النحاة فلا غرابة فيه لوقوعه في ميدان اللغة الذي لا يبتعد عن حقيقة قوانينها العقلية المخترعة فالنحو كله علم مخترع موضوع للحاجة التي ألجأت إلى ذلك .

ويمكن ربط هذه الحاجة بعلتين ظاهرتين :

الأولى : لغوية تتعلق بالكلمات العربية في التركيب وما يحصل لها من تغيير ، فالمعرب من الأسماء والأفعال يختلف آخره بحسب مقتضى المعنى المرتبط بالسياق ، فمرة يكون مرفوعاً ومرة منصوباً ومرة مجروراً ومرة مجزوماً . وهذا التغيير يكون بالحركات التي هي أصوات مدّ قصيرة، أو غيرها مما ينوب منابها، وهي علامات للمعاني ، كالفاعلية والمفعولية والإضافة، و المعاني المخصوصة بالأفعال كالجزم وهو علامة المعاني المقتضية للجزم في المجزوم المنقلة من حروف المعاني ، فهو تابع في المعنى للحرف ، ويبدو أنّ علماء النحو قد لاحظوا بعد التأمل الدقيق في نظم التراكيب العربية أنّ لكل تركيب سمات صوتية ترتبط بدلالته المعنوية ، وبعد الاستقراء الشامل لهذه التراكيب بدت لهم ظاهرة لغوية لا يمكن

تجاهلها هي : أنّ هذه العلامات الإعرابية التي في أواخر الكلمات تخضع في اختلافها لاختلاف الألفاظ الواقعة في نظم كل تركيب بحسب اختلافه في المعنى ، مثال ذلك : أنّ الفعل يأتي بعده اسم مرفوع موسوم بحركة هي الضمة فكان هذا الاسم هو الفاعل وكل اسم وقع هذا الموقع يكون في المعنى فاعلاً ويكون مرفوعاً علامته الضمة أو ما ناب منابها ، فيقال الرفع علامة الفاعلية وكذا الأمر بالنسبة لحروف المعاني كحروف الإضافة التي تسبق الأسماء ، وتكون هذه الأسماء موسومة بحركة الكسرة فهي مجرورة ، وهي من حيث المعنى مضاف إليها معنى عن طريق تلك الحروف ؛ لذلك قالوا الجرّ علم الإضافة ، وهكذا . فقادهم هذا السلوك اللغوي إلى ابتكار نظام عقلي يجمع هذا الحشد الكبير من الظواهر اللغوية وينظمها في عقد محكم ناظرين إلى الأمارات والعلامات (الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم) في أواخر الكلمات لربطها بقرائن لفظية ومعنوية مخصوصتين . فإن وُجدَ الفعل وُجدَ بعده الاسم وفيه معنى الفاعلية ووجب رفعه بالضمة أو ما ناب منابها ، وكان ذلك مطرداً في كل تركيب فعلي من تراكيب اللغة . وكذا الشأن في بقية علامات الإعراب ومعانيها^(٤) . فبنوا ذلك كله على أمر محسوس مدرك قريب من الإفهام يسّر التصوّر في العقول وكانت نظرية العامل ، فقالوا : الفعل عمل في الاسم فرفعه والحرف عمل في الاسم فجّره أو نصبه . ((وإنّ من تتبع كتابه سيبويه يجد أنّ العمل مصطلح قصد منه التعبير عن العلاقات بين أجزاء التركيب ، وأتته في حقيقته نظرية يتمثل فيها طريقة النظم في الجملة العربية ، وأنّ من يتقن فهم هذه النظرية يقف على أسرار التركيب وأوضاعها المختلفة ، وأساس هذه النظرية أنّه إذا كان أحد الأجزاء في التركيب طالباً الآخر من حيث المعنى فإنّه يتشبّه به لفظاً ، وعلى هذا يتبين أنّ المقصود من القول بالعامل هو بيان الارتباط والتعلّق بين أجزاء التركيب والأثر الذي ينشأ عن هذا التعلّق^(٥) ، ومن البدهي أنّ الكلم في هذه التراكيب تتغير بتغير المعاني فتتغير العلاقات (العوامل) تبعاً لذلك ؛ لأنّ المعنى هو الموجد لهذه التغيرات وهو الدافع إلى صناعة هذه العوامل . من ذلك يفهم أنّ العامل هو الأداة التي يُقاس بها المعنى ، وأن نسبة العمل الى العامل يعين على إدراك العلائق التي تربط بين العناصر في التركيب ، وتوضيح مدى الارتباط بين أجزاء الكلام ، إذ يقترن وجود العامل بوجود آثار في العناصر الأخرى تحدّد درجة الانتظام له تقديماً أو تأخيراً أو ذكراً أو حذفاً ، فيسهل عمل الباحث وينضبط باضطراب وتناسق^(٦) .

((ففي (جاعني زيد) (جاء) عامل إذ به حصل معنى الفاعلية في (زيد) فجعل الرفع علامة لها وفي (رأيت زيدا) (رأيت) عامل إذ به حصل معنى المفعولية في (زيد) فجعل النصب علامة لها وفي (مررت بزيدا) الباء عامل إذ به حصل معنى الإضافة في (زيد) فجعل الجرّ علامة لها))^(٧).

إنّ النحاة لم يعتقدوا عند وضع هذه النظرية أنّ العوامل تعمل في غيرها على وجه الحقيقة فهي التي ترفع وتنصب وتجر . ونفي هذا الأمر عنهم بالدليل القاطع ممكن ؛ لأنّ النحو كلّهُ مصنوع عن طريق النظر العقلي كما ذكرنا سابقاً، فمن باب أولى أن يكون هذا الأصل ، وهو (العامل) مصنوعاً أيضاً لحاجة ألجأت إليه .

وتتجلى هذه الحاجة فيما قيل في نشأة النحو من انتشار اللحن لاختلاط العرب بغيرهم من الأمم . من هنا تأتي العلة الثانية التي دعت إلى ابتكار نظرية العامل .

(العلة التعليمية) : وهي دليل ثانٍ على نفي ما قيل في أنّ النحاة يعتقدون عمل العوامل حقيقةً ، وبيان هذه العلة وإدراك صحتها ينسحب إلى ابتداء وضع النحو أيضاً . فالنحو لم يوضع لمن يعرف العربية ويتكلم بها على سليقته بل وضع بعد تفشي اللحن ، وبناءً على ذلك يكون وضعه لأجل التعليم والتعلم حتى إن سيبويه . وهو شيخ المدرسة البصرية - والكسائي - وهو شيخ المدرسة الكوفية - ماكانا ليدخلا هذا العلم ويحوزا فيه قصب السبق لو لم يخطئنا في بعض أساليب هذه اللغة فطفقا يتعلمان أصول هذه اللغة وفروعها إلى أنّ أصبحا علمين بارزين من أعلامها ومعلمين بارزين من معلمها .

وبناء على هذا لا بد من النظر إلى قضية التعليم على أنّها علة ذات علاقة بالغة في استحداث علم النحو بما فيه من أصول وفروع ، فإن لم يصرّح بهذا بعض القدماء ؛ لأنّ مهنتهم تدل عليهم وتشير إلى نشاطهم النحوي التعليمي ، ومن يستقصي كلام النحاة يجد تصريحاً فيما تركوه من آثار يشير إلى العلاقة التي تربط هذا العلم بالمتعلم ، فجاء النحو ومنه نظرية العامل مراعيّاً للمتعلّمين . يقول ابن الحاجب في كلامه على إعراب الفعل المضارع : ((ويرتفع إذا تجرد عن الناصب والجازم نحو : (يقومُ زيد) ، وهذا أقرب إلى المتعلم من قولهم : يرتفع إذا وقع موقع الاسم ، لأنه لا ترد عليه اعتراضات مشكلة وتحتاج إلى الجواب عنها ، مثل قولهم : (كاد زيد يقوم ، وأوشك يجيء) وأشباههما ، وإذا عُرف لتجرده وضح ولم يرد عليه الإشكال))^(٨).

لقد اختار ابن الحاجب هذا الإعراب وعَلَّه مراعيًا بذلك فائدة المتعلمين فكان سبباً في شهرة هذا الرأي بين النحاة والمتعلمين إلى يومنا هذا وهو رأي من آراء أهل الكوفة .

إنَّ اختراع نظرية العامل تتعلق بالتعلُّم والتعليم لتقريب الاستعمالات اللغوية وجعلها مستساغة تتقبلها الأذهان بالحواس فهي نظام متَّخيل مصنوع . فلم يقصد النحاة بإطلاقهم العوامل النحوية على أنها عاملة على وجه الحقيقة وإنما كان ذلك كلّه من المجاز وقد صرَّح بعض علماء اللغة بذلك ، قال ابن جني : ((فهذا اعتبار معنوي لا لفظي ، ولأجله ما كانت العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية ، ألا تراك إذا قلت : (ضرب سعيد جعفرًا) فإنَّ ضربَ لم تعمل في الحقيقة شيئاً ، وهل تحصل من قولك : (ضرب) إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة (فعل) فهذا هو الصوت ، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل ، وإنما قال النحويون : عامل لفظي وعامل معنوي ، ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه ، نحو : (مررتُ بزَيْدٍ) و (لیت عمراً قائمً) ، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به ، كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم ، هذا هو ظاهر الأمر وعليه صفحة القول . فأما في الحقيقة ومحصل الحديث فالعمل من الرفع والنَّصب والجرّ والجرّم ، إنّما هو للمتكلم نفسه ، لا لشيء غيره ، وإنّما قالوا : لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح)) .^(٩)

فالأمر بيّن واضح صرَّح به النحاة وفصلوا القول فيه وهو عند كثير منهم لا يحتاج إلى ذكر لظهوره لديهم ، فعندما قال بعض النحاة إنّ : ((العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب))^(١٠) ، لا يُقصد من وراء هذا الكلام الحقيقة ، أي : أن العامل هو الموجد لهذه المعاني على وجه الحقيقة ، قال الرضي : ((فالموجد لهذه المعاني هو المتكلم ، والعامل هو الآلة المجازية ، وكذا ما يرتبط بهذا العامل من إيجاد العلامات لم يكن هو الموجد لها بل الموجد لها المتكلم أيضاً ولكن النحاة جعلوا العامل وما يصحبه من علامات كأنه هو الموجد الحقيقي)) .^(١١)

ويبدو أنّ إيراد النحاة للعامل على وجه مبالغ فيه فيعتقد أنهم جعلوه عاملاً حقيقياً أمر يتطلبه درس النحوي؛ ليكون تأثيره أكبر ووقوعه أقوى في نفوس المتعلمين ولترسخ قوانينه في الأذهان ، فاللفظ الذي يُنسب إليه العمل هو من عمل المتكلم ، والأثر الذي يقع على

معموله هو من تأثير المتكلم أيضاً ، قال الرضي في موضع آخر : ((إعلم أنّ محدث هذه المعاني في الاسم هو المتكلم ، وكذا محدث علاماتها ، لكنه نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسُمِّي عاملاً لكونه كالسبب للعلامة ، كما أنه كالسبب للمعنى المعلم ، فقيل العامل في الفاعل هو الفعل لأنه صار به أحد جزأي الكلام))^(١٢) . ولأنّ هذا الأمر مهم حقاً نجد الرضي لا يتردد في تأييده وتكرار توضيحه وكشف حقيقته ودفع الشبه عنه ، ففي موضع آخر يُفسّر الرضي قول ابن الحاجب : ((الإعراب ما اختلف آخره ليدل على المعاني المعتورة عليه)) بقوله : ((يدخل في عموم لفظة (ما) العامل أيضاً ؛ لأنه الشيء الذي يختلف آخر المعرب به ، لأن الاختلاف حاصل بالآلة التي هي الإعراب ، فهما كالقاطع والسكين ، وإن كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بآلة الإعراب ، إلا أنّ النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة ، وإن كان علامة لاعلة ولهذا سموه عاملاً))^(١٣) .

يبقى أمر لابد من التنبية عليه ، وهو أنّ نسبة العمل إلى المتكلم وما يحدثه من أصوات وألفاظ لم تكن على وجه الإطلاق بحيث يكون المتكلم هو الواضع لها فينطلق كيفما يشاء ، بل الواضع الحقيقي لهذه الألفاظ وصفاتها هو المجتمع وما تعارف عليه في طريقة نطقه وأساليب تعبيره من غير أن يحدّ هذا الواضع زمان أو مكان ، فتصبح تلك الطرائق والأساليب منهجاً عاماً شائعاً له قوانينه وضوابطه . فالمتكلم عندما يتكلم يكون محدثاً لهذه الأصوات على وجه الحقيقة من جهة ما يصدر عنه عملياً من كلام ، ويكون مع ذلك مراعيّاً منهج لغة قومه ومتبّعاً طرائقها في نطق الألفاظ .

ثانياً - نظرية العامل بين التصوّر المجرد والمحسوس المدرك

إنّ مصطلح (النظرية) مأخوذ من النظري ، وهو كل تصوّر للنفس أو العقل^(١٤) . ولذلك فلا بد من التفريق بين (نظرية مخترعة) أي : متصوّرة قد تكون بعيدة عن الواقع ونظرية مخترعة تكون متصورة وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالواقع المدرك فتكون قريبة منه . وتتفاوت النظريات من حيث إدراكها بالنظر إلى مدى قربها من الواقع المحسوس أو بعدها عنه ؛ لذلك يخلق صاحب النظرية لنظريته ميداناً حسياً يرتكز عليه التصوّر النظري المجرد وهذا ما يُلمس في نظرية العامل . وبعد أن علمنا حقيقة وضع هذه النظرية والغرض منه فهو لغوي تعليمي ، فإنّ من يستقري اللغة لإنشاء النحو، ووضع قوانينه ونظريته الفكرية

قاصداً سهولة الوسيلة التي تؤدي إلى التعلّم ، فإنه سيتوجه إلى ربط كل ذلك بالمحسوس الذي يسهل على المتعلّم إدراكه والإحاطة به ؛ لذلك يبدو أنّ نظام العامل يعدّ مثلاً تطبيقياً للربط بين التصرّو المجرّد والمدرك المحسوس وهو الحلقة التي توصل إلى الإدراك والفهم اللغويين، فهو ((ينهض بتنظيم الجملة فالعناصر في التركيب ترتبط به مادام أثره يصل إليها أو مادامت واقعة في حيزه ومجاله وصالحة لأن يتسلط عليها مباشرة إذا كانت مفردة أو على محلاتها إذا كانت مركبة)) . (١٥)

أما العلاقة التي تربط العامل بالمعمول فتتمثل جانباً هاماً من النهج الذي سار عليه النحاة في تحليل التراكيب وتفسيرها ،فصورة العلاقة بينهما تمثل الوظائف النحوية، وأضاف النحاة ضوابط أخرى تتمثل بما في العامل والمعمول من معان صرفية ودلالية ، وتتفاعل هذه المعاني مع الوظيفة النحوية لكل منهما لينتج تركيبات مختلفة تصنف على وفق أهم شرط يحدد هذه العلاقة ،وهو صحة المعنى واستقامته الى :١- تراكيب صحيحة، وفيها يتوجه العامل الى معمو له مباشرة دون تأويل ٢- تراكيب غير صحيحة، وفيها تتعارض دلالة العامل مع معمو له ،فلا يصح توجيهه اليه ،أو تسلطه،عليه ويكون التركيب مرفوضاً لمخالفة بعض عناصره أصول الوظيفة النحوية ٣- تراكيب مؤولة ،وتقوم على هذا الضرب من التراكيب معظم تحليلات النحاة بالاعتماد على نظرية العامل بصورها وأصولها وقواعدها،فلجأ النحاة الى التأويل بظواهره المختلفة للوصول الى توافق بين الدلالات المتعارضة في الصورة السطحية انظم العناصر في الجملة فيزول الاشكال الناتج عن مثل هذه الصورة المرفوضة ؛ لذلك يمكن القول إنّ هذه النظرية ذات كفاية وصفية وأنها تصلح للعربية في مبناها ومعناها . (١٦)

إنّ علم النحو يتوجه إلى من كان غير متقن أو ملّم بالنظام اللغوي الدقيق ، والغرض ((من تدوين علم النحو أن يُعرف به أحوال أواخر الكلم في التركيب من لم يتتبع لغة العرب ، ولم يعرف أحكامها بالسمع منهم . فإنّ العارف بأحكامها مستغن عن النحو ولا فائدة له معتداً بها في معرفة اصطلاحهم)) . (١٧)

لذلك كانت مهمة علماء النحو وضع قانون يكون قريباً من مدركات المتعلّم المتلقي وحواسه ؛ لأنّه لم يتتبع لغة العرب . ولم يعرف أحكامها سماعاً منهم ليتمكن من جمع شتات هذه المفردات اللغوية المختلفة ومالها من استعمالات متعددة ، فلو نظرنا - مثلاً - إلى

حروف المعاني وأساليبيها واستعمالاتها فلا شك أننا سنكون أمام استعمالات كثيرة لا يمكن حصرها بسهولة فكل حرف من هذه الحروف يصلح أن يكون مادة للبحث ؛ لذلك تكون مهمة المتعلم صعبة جداً ، ومهمة علماء اللغة لاشك تيسير هذه الصعوبة ومحاولة إزالة العقبات التي تعترض طريق المتعلم ، فتوصلوا إلى ذلك عن طريق نظرية العامل ، لكن ما توصلوا إليه لم يكن ميسوراً وطريقه ممهداً لما تتطلبه هذه النظرية من نظرة علمية شاملة في مفردات اللغة وتركيباتها وتمكّن عقلي في الدقة في الربط والغور في المعاني . فقد تعرف العلماء - بعد البحث والاستقصاء - (١٨) على معاني تلك الحروف ووضعوا كل حرف بإزاء معناه مراعين في الوقت نفسه ما يحدث من تغيير في صور الكلم التي تقع في حيزه مسجلين بالنظر إلى ما ينتج بعد ذلك من معاني المفردات في التراكيب المختلفة ليصلوا إلى تقسيم لفظي آخر تصنّف فيه الحروف بحسب اختصاصها ، فمنها ما هو مختص بالأسماء ، ومنها ما هو مختص بالأفعال ، ومنها ما هو غير مختص ، لدخوله على الأسماء والأفعال . فما كان مختصاً كان عاملاً في غيره فينصب ويرفع ، أو ينصب فقط ، أو يجزم أو يجر . وما كان غير مختص فهو غير عامل ولا قدرة له على التأثير في غيره فهو مهمل لذلك .

وبذلك يربطون كل ما نتج من أوصاف وتصرفات عن طريق البحث والاستقصاء والاستنباط بنظام العامل والمعمول التي يعطي الألفاظ قدرة التأثير لكي تُستقبل الصور اللغوية المختلفة وقوانين حركتها في الاستعمالات بالحواس لأن نظام العامل يُجسّم الألفاظ ويُضفي عليها الحياة والقوة ، ولمحاولة الربط بين التصور العقلي والمُدرك المحسوس جعلوا هذه الحروف عاملة تتفاوت قوتها في العمل فمنها ما يعمل عملين (النصب والرفع) ؛ لأنّه عامل قوي ، له شبه بأقوى العوامل النحوية ، وهو الفعل في قوة تأثيره، فسُميت الحروف المشبهة بالفعل ، ومنها ما يعمل عملاً واحداً كحروف الجرّ العاملة في الأسماء . وهي قاعدة مفيدة تعليمياً ومقبولة لغوياً رغم ما قيل فيها أنها غير مطردة في اللغة ؛ لأنّ هناك حروفاً غير مختصة ، ولكنها عاملة ، وحروف مختصة وجاءت غير عاملة ؛ لأنّ هذه القاعدة مناسبة للحقائق اللغوية إذا ما نظرنا إلى ما شدّ منها نظرة عقلية توجيهية القصد منها دفع كل ما يرد عليها كما فعل علماؤنا المتقدمون ، وهذا ممكن ؛ لأنّ الأمر مبني على النظر العقلي الذي تتعدد وجهاته وتتنوع اجتهاداته وليس في ذلك خروج عن حقيقة النظرية.

- الخاتمة -

تناول هذا البحث نظرية العامل التي تعد نظاماً ذهنياً دقيقاً ابتكره النحاة المتقدمون تتمثل فيها طريقة النظم في الجملة العربية، فبين حقيقتها وأسباب اختراعها ، فكان الأول منها لغوياً يتعلق بأواخر الكلمات العربية في التركيب وما يحصل لها من تغيير بحسب مقتضى المعنى المرتبط بالسياق ، والثاني تعليمي وهو دليل على نفي ما قيل في أنّ النحاة يعتقدون عمل العوامل على وجه الحقيقة ، وهو سبب لا يخفى أثره في استحداث علم النحو بما فيه من أصول وفروع ، فجاء النحو ومنه نظرية العامل مراعاةً للمتعلمين ، ولتقريب الاستعمالات اللغوية وجعلها مستساغة تتقبلها الأذهان بالحواس . كما تبين أن إيراد النحاة للعامل على وجه المبالغة حتى يُعتقد أنهم جعلوه عاملاً حقيقياً أمر يتطلبه الدرس النحوي ليكون التأثير أقوى في المتعلمين ولترسخ قوانينه في الأذهان . وينهض العامل بتنظيم الجملة وترتيب عناصر التركيب به للوصول أثره إليها مباشرة إذا كانت هذه العناصر مفردة، أو على محلاتها إذا كانت مركبة .

إن اللفظ الذي يُنسب إليه العمل هو من عمل المتكلم والأثر الذي يقع على معموله هو من تأثير المتكلم أيضاً ، لكن نسبة العمل إلى المتكلم وما يحدثه من أصوات وألفاظ لم تكن على وجه الإطلاق ؛ لأنّ الواضع الحقيقي لهذه الألفاظ وصفاتها هو المجتمع نفسه وما تعارف عليه في طريقة نطقه وأساليب تعبيره ، فالمتكلم يكون مراعيّاً منهج لغة مجتمعه ومتبعاً طرائقها في نطق الألفاظ .

Abstract

Al Amil Theory between Theorizing and Tangible Reality

Ins. Ammar Abdulsattar Mohammed

University of Diyala

College of Education for Human Sciences

Department of Arabic

email:eamsalhy@gmail.com

Keyword: The theory, grammatical factor , The orizing .

This study tried to process Al Amil theory in Arabic grammar. It is a mental system invented by early grammarians due to the need for it. Early grammarians embedded grammar rules derived from grammatical origins. All parts and branches of grammar were

connected in this theory for the reason of comprehending it and ease of learning.

The reason behind inventing this theory was merely pedagogical to facilitate language use and to make it easy to comprehend. It is an imaginary system

- هوامش البحث -

- (١) ينظر : طبقات فحول الشعراء : ١٤، ونظرية العامل في النحو العربي ودراسة التراكيب : ٤٦.
- (٢) ينظر : مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين : ١٤٥-١٤٦
- (٣) ينظر : في تاريخ العربية : ١٤
- (٤) ينظر : الكتاب : ٧-٢/١ ، ٢٧٩/١-٢٨٠ ، والمقتضب : ٤/١ .
- (٥) أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو : ٧٢ ، وينظر الكتاب : ٧-٢/١ وما بعدها .
- (٦) ينظر : نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التراكيب : ٤٨.
- (٧) الفوائد الضيائية : ١٩٧/١ .
- (٨) شرح الكافية لأبن الحاجب : ١٠٢ .
- (٩) الخصائص : ١١٠-١٠٩/١ ، وينظر : الإعراب ونظرية العامل والمعمول : ٢٩٨ وما بعدها.
- (١٠) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٥/١ .
- (١١) المصدر نفسه : ٢٥/١ .
- (١٢) المصدر نفسه : ٢١/١ .
- (١٣) المصدر نفسه : ١٨/١ .
- (١٤) ينظر : التعريفات : ١٣٢ .
- (١٥) نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التراكيب : ٥٢ .
- (١٦) ينظر : المصدر نفسه : ٥٥ وما بعدها .
- (١٧) الفوائد الضيائية : ١٩٠/١ .
- (١٨) ينظر : العامل النحوي في ميزان النقد : ٤٦٦ .

- المصادر -

- أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو ، للدكتور محمد إبراهيم البنا ، دار بوسلامة
- للطباعة والنشر والتوزيع ، تونس ١٩٨٠ م .
- الإعراب ونظرية العامل والمعمول ، عبد الوهاب ملاً ، مجلة كلية الدعوة الإسلامية ، العدد الرابع ، ليبيا .
- التعريفات ، للسيد الشريف الجرجاني ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ١٩٨٦ م .
- الخصائص ، لأبن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر ، ط ٢ ، بيروت .
- شرح أبين الحاجب للكافية ، لابن الحاجب ، دار السعة العامة ، استانبول ١٣١١ هـ .
- شرح الرضي للكافية ، لرضي الدين الاستربادي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- طبقات فحول الشعراء ، محمد بن سلام الجمحي ، تحقيق : محمود محمد شاكر ، السفر الاول ، ط ١ ، القاهرة .
- العامل النحوي في ميزان النقد ، للدكتور عبد الله الكيش ، مجلة كلية الدعوة الإسلامية ، العدد الثالث العشر ، ليبيا .
- الفوائد الضيائية ، لنور الدين عبد الرحمن الجامي ، تحقيق ، أسامة الرفاعي ، وزارة الأوقاف ، بغداد ١٩٨٣ م
- في تاريخ العربية - أبحاث في الصورة التاريخية للنحو العربي ، د. نهاد الموسى ، ساعدت الجامعة الأردنية على نشره، ١٩٧٦ م .
- الكتاب ، لسيبويه ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار القلم ، القاهرة ، ١٩٦٦ .
- المقتضب ، للمبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، ١٣٨٦ هـ .
- مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين ، موسى ، د. عطا محمد ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن ، ١٩٩٢ م .
- نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التراكيب ، عبدالرحمن مصطفى السيد ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد ١٨ ، العدد ٣+٤ ، ٢٠٠٢ م .